

سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر *Entrepreneurial support policies in Algeria –An analytical study-*

محمد قوجيل

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مخبر متطلبات تأهيل الاقتصاديات النامية في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

يوسف قريشي

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مخبر أداء المنظمات والاقتصاديات في ظل العولمة

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

ملخص:

بعد 20 سنة من اعتماد الجزائر لسياسات وبرامج في إطار دعم المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والجهود المعتمدة التي بذلتها الدولة في هذا المجال، لا زالت النتائج المرجوة من وراء هذا التوجه دون المستوى المطلوب حيث لا يزال الاقتصاد الجزائري يعتمد في 98% منه على المحروقات، بينما يعتبر دور القطاع الخاص جد محدود في مجال التنمية والتشغيل، وعليه صار لا بد من إجراء تقييم شامل لمعرفة مدى فعالية السياسة المنتهجة بغية تصحيح النقائص الموجودة وإعادة النظر في دور هيئات الدعم والمرافقة وتفعيل جميع العوامل المساهمة في دعم المقاولاتية.

الكلمات المفتاحية: مقاولاتية، مؤسسات صغيرة ومتوسطة، سياسات وبرامج دعم المقاولاتية، هيئات الدعم والمرافقة.

Abstract:

Twenty (20) years since Algeria has adopted policies and programs, that support Entrepreneurship and small enterprises' creation, and considered all the efforts made by the State in this field, the results expected from this direction are still below the required level. Almost 98% of the Algerian economy still depends on fuel, while the role of private sector in the development and operation is very limited. Thus, it became a necessity to make a comprehensive assessment to determine the effectiveness of the adopted policy in order to correct the shortcomings and rethink about the role of support and accompaniment bodies, and to activate all the contributing factors to support entrepreneurship.

Key words: Entrepreneurship, Small and medium enterprises, Policies and programs that support Entrepreneurship, Support and accompaniment bodies

مقدمة:

عرفت السياسة التنموية في الجزائر عدة تحولات في مختلف المستويات الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية، كان لها انعكاسات مباشرة على المجتمع الجزائري، فبعد الأزمة التي عرفت سنوات 1980 وتدخل صندوق النقد الدولي في الاقتصاد الجزائري، ثم اعتماد العديد من الإصلاحات (إصلاح مالي، اقتصادي، قانوني....)، هذه الإصلاحات كان لها انعكاسات سلبية على البيئة السوسيو اقتصادية، سجلت أساسا من خلال: تزايد الفقر، تسريحات العمال، غلق المؤسسات، تضخم كبير ونسبة كبيرة من البطالة، هذا الانتقال كان لابد منه خاصة في ظل الظروف السياسية والأمنية التي وضعت البلد في أزمة غير مسبقة. مع ارتفاع أسعار البترول، كانت الجزائر مرتبطة بحوالي 90% بالمحروقات¹ سنة 2007، واردات متنوعة أساسية تتعدى 60 مليون دولار واحتياجات متنوعة تتعدى 100 مليار دولار. المديونية الخارجية اليوم تمت تصفيتها تماما، مع ذلك "معدل النمو المحقق يبقى ضعيفا جدا بالمقارنة مع الدول النامية التي تعرف نفس الظروف المشجعة وتعتمد نفس المستوى من الاستثمار".

وأمام هذا الوضع كان على الجزائر وضع آليات جديدة تهدف إلى تشجيع المبادرات الحرة من خلال دعم المؤسسات المصغرة لما أثبتته التجربة العالمية لأهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات المصغرة في مجال التشغيل والتنمية الاقتصادية بشكل عام.

قامت الحكومة بإصدار القانون التوجيهي الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليرسم الخطوط الواجب وضعها حيز التنفيذ من أجل التكفل الأحسن بهذه المؤسسات من خلال المادة 13 التي تنص على تأسيس هياكل ومراكز خاصة هدفها تسهيل إجراءات التأسيس وإعلام وتوجيه ودعم ومتابعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن بين هذه الهيئات نجد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAN)، القرض المصغر (ENJEM)، الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار (ANDI)، بالإضافة إلى استحداث مجموعة من حاضنات الأعمال ومشاتل المؤسسات عبر مختلف ولايات القطر، حيث حددت الحكومة الجزائرية هدف 100000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في أفق 2009 كخطة مستقبلية من خلال برنامج رئيس الجمهورية.

وبالرغم من هذه الجهود والإمكانات الكبيرة التي وضعتها الدولة في هذا الإطار، إلا أن التجربة أظهرت الفارق الكبير بين الأهداف المسطرة من وراء هذه البرامج والنتائج المحصلة، حيث كشف خبراء اقتصاديون بمناسبة الأسبوع العالمي للمقاولاتية 2013 الذي ينظم على مستوى أزيد من 130 دولة حول العالم منها الجزائر أن هذه الأخيرة خسرت رهان إنشاء 2 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة الذي أعلنته قبل عشر سنوات²، وهنا يبدو من المهم مناقشة مدى فعالية هذه السياسة في تحقيق الأهداف المسطرة والبحث في الإنجازات المحققة والنقائص الموجودة لاقتراح الحلول الكفيلة بتصحيح مسار التجربة المقاولاتية في الجزائر، مما يستدعي القيام بعملية تقييم موضوعية لهذه التجربة استنادا إلى الأسباب الموضوعية التي تستدعي ضرورة التقييم وكذلك الأسس والنظريات والدراسات السابقة، وعليه سوف نركز في دراستنا على العناصر التالية:

1. واقع البيئة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر؛
2. السياسة العامة لترقية المقاولاتية في الجزائر؛
3. محاولة تحليل برامج وسياسات دعم المقاولاتية في الجزائر.

أولا: واقع البيئة الاقتصادية في الجزائر:

السمة الرئيسية للاقتصاد الجزائري اليوم هو التحول إلى اقتصاد السوق، هذا التحول نتج عنه خلق بيئة اقتصادية معقدة يمكن أن يكون له أثر كبير على تنمية المقاولاتية وتشجيع القطاع الخاص، تتمثل هذه العناصر في تشكيل الأسعار في الأسواق، إغراق الأسواق والقطاع غير الرسمي، التجارة والمنافسة.

لتحقيق رغبتها في إقامة اقتصاد السوق، يجب على الجزائر إرساء ثلاثة مبادئ مستقلة ولكنها مع ذلك مكتملة لبعضها البعض وإلا ما الفائدة من حرية تنظيم المقاولاتية في ظروف المنافسة غير المشروعة، وهل يمكن وجود مقاولاتية في غياب الاحتكام إلى الأسعار³ ؟

I. تشكيل الأسعار في الأسواق:

السوق هو مكان للتبادل حيث يتم التحكيم فيه بين العرض والطلب من خلال الأسعار، توجد أساسا أربعة أسواق: سوق العمل، سوق للسلع والخدمات، سوق المال وآخر لرؤوس الأموال، يفترض أن تكون الأسواق في اقتصاد السوق حرة في منطق "دعه يعمل"، بينما تتكفل الدولة بمهام تنظيم الأسواق لتعويض الانتهاكات المحتملة، يعتبر سوق السلع والخدمات حر في الجزائر وازدهر بعد تحرير التجارة الخارجية، الذي كرس من قبل الأمر رقم 04-03 من 19 يوليو 2003، وهو ما يظهر من خلال إحصائيات الواردات التي يتزايد حجمها سنويا، ووفقا للوكالة الجزائرية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX)، ارتفع حجم الواردات بين عامي 2003 و 2007 من 13533 إلى 27441000000 \$ منها 73% يحققها القطاع الخاص، وهو تطور بـ 102.7%، ومع ذلك، فإن سوق السلع والخدمات لا يخلو من تشوهات بسبب الدعم الحكومي على أسعار السلع ذات الاستهلاك الواسع، مثل الخبز والحليب

والبطاطا، وكذلك أسعار الطاقة والماء، فدعم أسعار الحبوب والحليب هو إجراء ذو طابع اجتماعي بحت، أما تثبيت تعريف الكهرباء والمياه هو إجراء لتشجيع الاستثمار، فقد أشار عبد الحميد تمار الوزير الصناعة وترقية الاستثمارات الجزائرية السابق، إلى أن مبيعات الغاز لاستخدامه في أغراض صناعية بـ 10٪ من قيمته الدولية هو التزام لتشجيع الاستثمار الأجنبي، كما أن البيروقراطية وضعف التنسيق بين الجهات العمومية المختلفة لا تزال المسار المفضل، وفي هذا الصدد، يمكن الإشارة إلى حالة التمر الجزائرية الشهيرة "دقلة نور"، من أجل تشجيع تصدير التمر الجزائري، وضعت الجمارك الجزائرية الحد الأدنى لإجراءات التصدير، وفي الوقت نفسه، طالبت وزارة التجارة رقابة صارمة صحية لهذه التمور، والتي سيتم مراقبتها في كل الأحوال من قبل خدمات الحدود والصحة النباتية للبلد المضيف، نتيجة لذلك، فإن المصدرين سوف يتضايقون من إجراءات المراقبة الصحية، فيتحولون إلى حلقة العمل غير الرسمية، ويتم تصدير أشهر التمور الجزائرية عن طريق البلدان المجاورة تحت تسمياتها الوطنية!

سوق العمل في الجزائر يكاد يكون غير موجود بسبب الفوضى وعدم التنظيم، ويتم الحكم على سوق العمل في الجزائر فقط من خلال عرض العمل لأن الموظفين ليس لديهم أي وسيلة لتغيير مستوى العمالة، الذي يكون من مصدرين: أ) الدولة، كمصدر رئيسي للعمل؛ ب) القطاع غير الرسمي، حيث تبقى الدولة هي المصدر الرئيسي للعمالة، وتظهر إحصاءات ذلك جيدا ففي عام 2001، قبل إطلاق برنامج تشغيل الشباب الشهير، كانت الوظيفة العمومية تحوي وحدها 25٪ من العمالة الرسمية، لكن جوهر المشكلة يكمن حقيقة في أن نماذج التوظيف لدى الدولة سواء في الإدارة أو في الشركات العامة جد بيروقراطية للغاية وتخضع للمحسوبية، ووفقا لإحصاءات منظمة العمل الدولية في عام 2000 يوفر القطاع الخاص 28.2٪ من الوظائف ذات الأجر ولكن أيضا 30٪ من إجمالي فرص العمل في السوق "السوداء"، هذا الاختلال في سوق العمل أدى إلى ارتفاع معدل البطالة، حتى لو تم تمريره رسميا من 30٪ في عام 1998 إلى 12.3٪ في عام 2007، وفي الواقع أن معدل البطالة المعلن من قبل الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) غير معترف به على نطاق واسع، وخاصة من قبل الهيئات الدولية مثل صندوق النقد الدولي، حيث أعلن صندوق النقد الدولي في تقريره رقم 61/07 فبراير 2007 أن معدل البطالة المعلن حسب ONS 15.3٪ في عام 2005 يتعلق بمعدل فصلي لأن الاستطلاع أجري قبل وقت قصير من رمضان، وهي فترة من النشاط التجاري المكثف، وخلافا لذلك، فإن معدل البطالة قد وصلت 21٪ ونحن نوافق تماما على هذا التحليل، ونحن نعتبر أن معدل البطالة من 12٪ يمثل في الواقع بطالة الهيكلية، باعتبار أن جزءا هاما من فرص العمل أنشأت من خلال مخطط بعث 150 مليار دولار أمريكي متعلقة بوظيفة عمل مؤقتة في إطار تشغيل الشباب أو من أجل الحاجة لإنجاز مشاريع كما هو الحال بالنسبة للطريق السيار شرق-غرب، إن ارتفاع مستوى البطالة الهيكلية في الجزائر يفسر بانخفاض مستوى تكوين وتأهيل طالبي العمل الذين هم بعيدين عن هيكل عرض العمل.

بالنسبة للسوق النقدي في الجزائر فقد تم تطويره أيضا في إطار عمليات التغطية الوطنية الشاملة، فالبنوك الرئيسية هي عمومية، وأهمها CPA (القرض الشعبي الجزائري) و BNA (البنك الوطني الجزائري)، وخلال السنوات الأخيرة، دخلت مجموعة من البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية إلى السوق وأدت إلى تطوير العرض ونوعية الخدمات المقدمة مثل BNP/PARIBAS ELDJAZAIR أو SOCIETE GENERALE ALGERIE. وعلى الرغم من التطور النوعي، إلا أن الحصول على القروض يبقى مسار صراع حقيقي للمؤسسات الجزائرية، فالبنوك الأجنبية مخصصة للعمل مع الحسابات الكبرى، عمليات التجارة الخارجية، ومكانة أكثر للقروض الاستهلاكية وتجنب مخاطر الأعمال، أما بالنسبة للبنوك العامة، فإنها تعاني من عملية تسيير موروثة من الحقبة الاشتراكية، على الرغم من أنها لا تزال الممول الرئيسي للأعمال التجارية في الجزائر. في الواقع يمكن اعتبار قواعد الإقراض فيها غير شفافة ولا تحترم المنطق الاقتصادي، والدليل على ذلك، هو أنه من 2500 مليار دينار المخصصات للمؤسسات، نصفها يتوجه للقطاع العام أكثر من القطاع الخاص بالنسبة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة TPE/PME التي لا يتعدى تمويلها فقط 450 مليار دينار فالبنوك العمومية تمول 18٪ فقط من جميع الأموال المخصصة للمؤسسات.

سوق رأس المال غير متطور في الجزائر، فالبورصة الوحيدة في الجزائر، موجودة في العاصمة أنشئت في عام 1997، وهي غير فعالة تقريبا، حيث نجد فيها شركتين فقط: مجمع صيدال للأدوية وشركة إدارة الفنادق الأوراسي، فيما ويتم إصدار السندات المتداولة بالنسبة لـ 3 شركات فقط: الخطوط الجوية الجزائرية، الجزائر تليكوم وشركة سونغاز، ووفقا للمعلومات التي قدمتها لجنة مراقبة عمليات البورصة (COSOB) فإن متوسط عدد الصفقات في كل دورة هو 4 مع قيمة متداولة للأسهم أقل من 4 مليون دولار أمريكي.

إن تطوير الوضع المالي يعود أساسا إلى الجهود التي تبذلها الدولة، وبورصة الأوراق المالية في الجزائر ليست استثناء، ومع ذلك فإن تحليل الوضع الجزائري يبين أن الدولة الجزائرية لا تتدخل بشكل كاف، ويتجلى هذا في المقام الأول من خلال الخصخصة التي تجري في الواقع خارج بورصة الأوراق المالية في حين أن هذه الطريقة المفضلة لضمان شفافية وتطوير السوق المالية. في إنجلترا وفرنسا ودول أوروبية أخرى، تعزز سوق الأسهم بشكل فعلي من خلال عمليات الخصخصة المختلفة خلال سنوات الثمانينات، في إنجلترا على سبيل المثال، اجتذبت الخصخصة فاعلين جدد من خلال تشجيع الموظفين بالاستفادة من تخفيضات من 10 إلى 20٪ من السعر المتوقع للسهم في بورصة لندن، أما في الجزائر، فيتم خصخصة القطاع العام حاليا عن طريق العروض أو المعاهدات الخاصة.

II. إغراق السوق وانتشار القطاع غير الرسمي في الجزائر:

تطوير القطاع الخاص بات المادة الإعلامية الدسمة لحديث الكثير من السادة المسؤولين والجميع يتحدث عن كيفية النهوض بواقع القطاع الخاص، ولكن يتناسى الكثير منهم حالة الفوضى التي تشهدها السوق الوطنية، وهذا بسبب سياسات الإغراق المتبعة من قبل الشركات الأجنبية والعربية.

هنا لابد من مناقشة مفهوم الإغراق ومسبباته وكيفية معالجته وما أثره على المنتج المحلي وبعد ذلك يمكن مناقشة كيفية تطوير القطاع الخاص في ظل الواقع الحالي الذي تعيشه السوق الجزائرية، إذ يعرف الإغراق بأنه الحالة التي يكون فيها سعر تصدير السلعة أقل من سعر بيعها المحلي أو بأقل من تكلفة إنتاجها، ولإغراق مسبباته بعض منها مباشرة والبعض الآخر غير مباشرة، فالأسباب المباشرة تكمن في الآتي:

- التعامل الخاطئ مع اتفاقيات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، إذ تتخلص بعض الحكومات من جميع سياسات الحماية لصناعاتها الوطنية غير مستفيدة من الاستثناءات التي تمنحها الاتفاقيات للدول النامية سواء استثناءات تشريعية أو زمنية لتأهيل صناعاتها الوطنية ومساعدتها على تجاوز وضعها الراهن وتأهيلها للمنافسة العادلة وعدم تمييز بعض الحكومات بين مفهوم الاحتكار ومفهوم حماية الصناعة الوطنية من منافسة غير متكافئة، إذ تتخلى الحكومات عن دورها بدعوى محاربة الاحتكار.
- انفتاح السوق المحلية على الخارج بدون دراسة دقيقة وبدون ضوابط، الأمر الذي يؤدي إلى نتائج سلبية على اقتصاد البلد تتمثل في انخفاض موارد الدولة وكثرة البطالة وإغلاق العديد من الصناعات وهروب العملات الصعبة إلى خارج البلد.
- تباين الظروف التي تعمل فيها الصناعة المحلية مقارنة بالظروف التي تعمل فيها الصناعة الأجنبية والتي تغرق بها الأسواق المحلية، مما شجع تمتعها بجودة وأسعار منافسة على إغراق الأسواق المحلية، وفي المقابل عدم قيام الحكومات بالدور الواجب عليها لخلق منافسة متكافئة من خلال تهيئة الظروف المماثلة للصناعات المحلية.
- ضعف القدرة الشرائية لدى المستهلك المحلي والذي يجعل السعر هو ميزان التفاضل الوحيد لديه وضعف الوعي الاستهلاكي الذي من شأنه أن يرجح موازين المنافسة لصالح المنتجات الوطنية عند معرفة أهميتها للاقتصاد الوطني والوضع المعيشي على المدى المتوسط والبعيد بشكل عام وعلى المستهلك وصحته بشكل خاص فضلاً عن انتشار عقدة المنتج الأجنبي وأن كل ما هو مستورد جيد.
- الفساد المالي والإداري الذي يزيد من حدة الإغراق الرسمي من خلال التجاوز في تطبيق القيود الكمية والكيفية على المستوردات المخالفة من السلع.

- ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني في مجال التثقيف والتوعية وكشف المخاطر الصحية والاقتصادية لسياسة الإغراق على الفرد والمجتمع والاقتصاد،
- وهناك أسباب أخرى غير مباشرة تؤدي إلى إغراق السوق المحلية بالبضائع الأجنبية منها:
- ثقل الأعباء الضريبية والجمركية التي تدفع إلى مقاومتها بمختلف الطرق والوسائل ومنها التهريب.
- الفساد المالي والإداري في المنافذ الجمركية وتعدد الإجراءات المعتمدة المؤدية إلى زيادة النفقات على الاستيراد فضلاً عن مساهمة العديد من المستفيدين في عملية التهريب.
- عدم وجود آليات واضحة لمكافحة التهريب.
- ضعف الوازع الأخلاقي والديني وتدهور الحالة المعيشية وعوائد التهريب المغرية.

إن النظرة الفاحصة لما يحصل في السوق الجزائرية حالياً وبناءً على ما تقدم يبدو للوهلة الأولى وفي النظرة الضيقة للموضوع أن المستفيد من هذا الوضع هو المستهلك لتعدد الخيارات المتاحة أمامه في السوق (على الرغم من رداءة معظم البضائع المعروضة) وبأسعار تنافسية، ولكن النظرة المعمقة والبعيدة للموضوع تؤكد إلحاق الضرر بالاقتصاد الوطني من خلال تدمير الصناعة الوطنية وبالتالي انعكاسها سلباً على الوضع الاقتصادي للمواطن، وهنا المتضرر الأكبر من عملية الإغراق هذه هو القطاع الخاص الذي يفقد كثيراً من مقومات المنافسة في السوق لدخول بضاعة من خارج الحدود بأسعار أقل بكثير من أسعار المنتجات المحلية. إن إنقاذ القطاع الخاص من هذا المأزق وإعادة الأمور إلى نصابها الطبيعي تحتم معالجة الإغراق الذي تشهده السوق الوطنية من خلال الرجوع إلى الاتفاقيات الدولية والقوانين التي من الممكن أن تلزم الدول والمنظمات التي تسببت في إغراق السوق الجزائرية على دفع رسومات تعويضية، وكذلك فرض رسوم جمركية على السلع المستوردة مما يؤمن حماية للمنتج الوطني. يجب أن تلعب الحكومة دورها فبالإضافة إلى الحماية الجمركية وطلب التعويضات، من الممكن إعفاء القطاع الخاص من الضرائب لآجال متباينة وحسب نوع الصناعة ومدى الحاجة لمخرجاتها، كذلك منح القروض الميسرة السداد ذات نسب فوائد مخفضة، بالإضافة إلى تقديم المساعدة والعون لهذا القطاع في إيجاد منافذ تسويق لمنتجاته من خلال إيجاد لغة تفاهم وتنسيق بين منشآت القطاع العام والقطاع الخاص.

III. المنافسة:

من خلال الأمر رقم 03-03 من 19 جوان 2003 تسعى الحكومة إلى تهيئة الظروف لممارسة المنافسة في السوق ومنع الممارسات المنافسة للمنافسة والسيطرة على التركزات الاقتصادية لتعزيز الكفاءة الاقتصادية ودعم رفاة المستهلكين، ومع ذلك، هناك العديد من الثغرات تمنع تفعيل سياسة المنافسة مثل الاقتصاد غير الرسمي، وتزيف الممارسات وإساءة استعمال المناصب، بالنسبة لـ (Henni, 1995) فالإقتصاد غير الرسمي ليس ظاهرة جديدة في الجزائر، بل هو استجابة لبنية هرمية، ففي أعقاب الأحداث المأساوية التي مرت بها الجزائر خلال العشرية السوداء سنوات 1990، تأسس القطاع غير الرسمي بطريقة مستدامة وواضحة، فالبيع بدون فواتير هو القاعدة في جميع أسواق الجملة، في حين أن الاستيراد مع أسماء معروفة هو ممارسة شائعة، وهذا بدوره يعزز التزوير من البلدان الآسيوية، وخاصة في الصين، حيث يؤثر التزوير على جميع المنتجات والعلامات التجارية الأجنبية والمحلية، فعدد قليل من العلامات التجارية الأجنبية القوية مسجلة في المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية (INAPI)، وهذا يدل على سياسة التراخي ضد التزوير، ففي 31 ديسمبر 2006، تم تسجيل 78309 فقط العلامات التجارية الأجنبية القوية مع INAPI.

إساءة استخدام الهيمنة يعتبر من الأمور المهيمنة بالأساس في المؤسسات العمومية، على الرغم من وجود هذا الأمر بالنسبة لبعض الشركات الخاصة، المؤسسات العملاقة، مثل تليكوم الجزائر SPA تستخدم موقعها المهيمن لفرض سعر تتحدى به قوانين السوق من

أجل القضاء على المنافسة، على سبيل المثال، يفسر العديد من المحللين انهيار الشركة المصرية للهاتف الثابت LACOM بسبب الممارسات المنافسة للمنافسة من تليكوم الجزائر SPA. هذا يدل على أن قانون المنافسة في الجزائر لا يتم احترامه، وبالتالي يدل على أن القوانين في الجزائر لا يتم تطبيقها، وفي إطار هذه الفرضية، تعمل المراسيم الجديدة على إنهاء بعض الاحتكارات مثل شركة الكهرباء والغاز الجزائرية (SONELGAZ) أو شركة نפטال (NAFTAL) المسؤولة عن تكرير وتوزيع المنتجات النفطية. وبعبارة أخرى، على الرغم من قانون المنافسة، فالدولة ملزمة بوضع مراسيم تنفيذية لفرض المنافسة في بعض القطاعات. وهكذا، المرسوم رقم 08-114 من 13 أبريل 2008 يضع حدا لاحتكار SONELGAZ من خلال وضع قواعد منح وسحب امتيازات توزيع الكهرباء والغاز، وفيما يخص دفتر الشروط والمواصفات المتعلقة بحقوق والتزامات صاحب الامتياز، يحددها المرسوم الذي اعتمدته الحكومة 8 يوليو 2008 ، وبالتالي يجب أيضا أن يكرس مبدأ فتح الأسواق لتوزيع المنتجات النفطية لمشغلين جدد وإنهاء احتكار نפטال.

هناك عوامل أخرى تكبح المنافسة ولكن بطريقة غير مباشرة، هي بالخصوص اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، التي دخلت حيز التنفيذ في 1 سبتمبر 2005، والتي سوف تؤدي إلى إنشاء منطقة تجارة حرة بحلول عام 2017، ولكن نظرا للمزايا النسبية للمؤسسات الأوروبية، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية سوف تواجه المزيد من الصعوبات، حيث أكد Naceri Ali Bey، عضوا في المجلس الاستشاري الوطني لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منتدى المجاهد بتاريخ 19 يناير 2008 على تسجيل عجز مالي قدره 600 مليون دولار سنويا، وحسبه، فإن هذا العجز سوف يصل إلى 3 مليارات دولار في عام 2017.

وخاتما لهذا الجزء الأول، يبدو أن الجزائر لم تتمكن حتى الآن من وضع قواعد متينة لاقتصاد السوق، فتفسير وتنسيق النشاط الاقتصادي لا يمكن أن يتحقق إلا وفقا لمبادئ اقتصاد السوق، وبالتالي، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة الجزائرية سوف تواجه الطبيعة المضطربة للبيئة الانتقالية التي لا يمكن أن تؤدي إلى دعم تنميتها.

ثانيا: السياسة العامة لترقية المقاولاتية في الجزائر:

ركزت عمليات دعم المقاولاتية على مجموعة من الهيئات في الجزائر التي تسعى بالأساس إلى توفير التمويل اللازم والتشجيع من خلال الحوافز الضريبية وشبه الضريبية لخلق المؤسسات الجديدة، تقوم سياسة الجزائر فيما يتعلق بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لاسيما في إطار وكالات دعم الشباب، على مجموعة من العناصر التي تشكل قاعدة التفكير الأساسية في هذا المجال والتي تكشف في حقيقة الأمور على العديد من المفارقات التي تخلق تباعدا واضحا بين أهداف الطموح المعلن وبين بلوغ هذه الأهداف.

I. الهياكل الداعمة لترقية المقاولاتية وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر:

هناك عدة هيئات اعتمدتها الدولة لدعم المقاولاتية في الجزائر وإنشاء المؤسسات ، تتمثل أهمها في :

1.I. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI: أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر من خلال الأمر التشريعي رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتنمية الاستثمار و النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المدرجة في إطار الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات، فضلاً عن الاستثمارات التي تُنجز في إطار منح الامتيازات و/أو الرخص.⁴

بالإضافة إلى الحوافز الضريبية وغير الضريبية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام، يجوز للمستثمرين المنصوص عليهم في المادتين 1 و 2 التمتع بتطبيق النسبة المحفزة للرسوم الجمركية بشأن الأجهزة المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز مشروع الاستثمار والإعفاء من ضريبة القيمة المضافة بالنسبة للسلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع الاستثماري، بالإضافة إلى الإعفاء من رسوم نقل ملكية العقارات اللازمة لإنجاز المشروع الاستثماري.

2- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME: تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 03 ماي 2005 ، و هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية وتقع تحت وصاية

الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة والذي يرأس مجلس التوجيه والمراقبة كما هو منصوص في المرسوم 05-165 المؤرخ في 03 ماي 2005.⁵

الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أداة الدولة في تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لهذا فهي تعمل على: تنفيذ إستراتيجية القطاع في تعزيز وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتنفيذ البرنامج الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعته، بالإضافة إلى ترقية الخبرة والإستشارة للمؤسسات، و المتابعة الديمغرافية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الإنشاء والتوقيف وتغيير النشاط، وإنجاز دراسات حول فروع قطاعات النشاطات الاقتصادية و المذكرات الظرفية الدورية، جمع واستغلال ونشر معلومات محددة في ميدان نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2.I. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ: أنشأت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 مقرها بمدينة الجزائر و لها 53 فرعاً على المستوى الوطني.⁶، فإنه يستهدف الشباب العاطلين عن العمل بين 19 و 35 عاما الذين يرغبون إنشاء مشاريعهم الصغيرة الخاصة، وهو جهاز مهم خاصة أن 70٪ من العاطلين عن العمل هم دون سن 30 عاما (بيانات CNES⁷)، بالنسبة لشرط السن لحاملي المشاريع يمكن تمديدها إلى 40 سنة إذا كان المشروع المقترح يولد ما لا يقل عن ثلاثة وظائف دائمة، من بين وكالات الموجودة في جميع أنحاء الوطن الجزائري، تقدم ANSEJ مساعدات مالية من خلال القروض الممنوحة من البنوك المحلية المعتمدة، التي يتم فيها وضع ملفات الشباب حاملي المشاريع المؤهلة، كما تم إنشاء صندوق ضمان القروض في عام 1998 لتقديم مزيد من التسهيلات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصول على التمويل.

3.I. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC: تأسس الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بالمرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 6 جويلية 1994م، تطبيقاً للمرسوم التشريعي رقم 94/1 المؤرخ في 11 ماي 1994م، ويعتبر الركيزة الأساسية التي يركز عليها المهتدون بفقدان مناصب العمل بطريقة غير إرادية لأغراض اقتصادية، يشمل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ثلاثة مديريات جهوية، وكل مديرية جهوية لها عدد من الوكالات الولائية.⁸ يعمل الصندوق على أداء مجموعة من المهام وهي عبارة عن مساعدات مالية وأخرى مجانية من أجل تقليص خطر البطالة الاقتصادية، حيث يوفر أيضا المساعدة في إنشاء المؤسسات لكبار السن العاطلين عن العمل بين 30 و 50 عاما، بالشراكة مع وزارات ومؤسسات الدولة، تعمل CNAC على ضمان وتوفير جميع الظروف للتمكن من إنجاز المزيد من المشاريع، كما توفر أيضا خدمات أو مساعدات مالية تشبه إلى حد بعيد ما تقدمه ANSEJ (قرض ثلاثي بين المقاول، CNAC والبنك)، وكذلك المرافقة في جميع مراحل المشروع.

4.I. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM: التي تأسست في عام 2004، تتمثل مهمتها في تعزيز إنشاء المشاريع المصغرة في المناطق الحضرية والريفية، وتشجيع بروز الأنشطة الاقتصادية والثقافية التي تولد الدخل في المناطق الريفية. هدفه الأساسي هو ترقية النمو الاجتماعي عن طريق النشاط الاقتصادي ومحاربة التهميش بفضل نوع من الدعم لا يكرس فكرة الانتكاس الخفض بل يركز أساسا على "الاعتماد على النفس"، "المبادرة الذاتية" و على "روح المقاولة". لهذا الغرض فإن القرض المصغر يوفر خدمات مالية متماشية مع احتياجات المواطنين غير المؤهلين للاستفادة من القرض البنكي والمشكلين أساسا من فئة الأشخاص بدون دخل أو ذوي الدخل غير المستقر والبطالين والذين ينشطون عموما في القطاع غير الشرعي.

5.I. المقاولاتية من خلال حاضنات الأعمال: تهدف حاضنات الأعمال إلى مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها، وهي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي⁹، وتأخذ ثلاثة أشكال:

1.5.I. المحضنة: وهي تتكفل بأصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في قطاع الخدمات، ورشة الربط: هي هيكل دعم يتكفل بأصحاب المؤسسات في قطاع الصناعات الصغيرة والمهن الحرفية، نزل المؤسسات: يتكفل بأصحاب المؤسسات الممتين إلى ميدان البحث.

تتكفل المحاضن (المشاتل) بما يلي:¹⁰

- تسيير وإيجار المحلات؛
- تقديم الخدمات المتعلقة بالتوطين الإداري والتجاري؛
- تقديم الإرشادات الخاصة والاستثمارات في الميدان القانوني والمحاسبي والتجاري والمالي والمساعدة على التدريب المتعلق بمبادئ وتقنيات التسيير خلال مرحلة إنضاج المشروع، وتتكون المشتلة من مجلس إدارة ومدير ومجلس اعتماد للمشاريع.

2.5.I. مراكز التسهيل: وهي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

تتكفل هذه المراكز بمهام عدة أهمها:¹¹

- دراسة الملفات والاستشراف على متابعتها وتجسيد اهتمام أصحاب المشاريع، وتجاوز العراقيل أثناء مرحلة التأسيس؛
- مرافقة أصحاب المؤسسات في ميدان التكوين والتسيير، ونشر المعلومة الاقتصادية المتعلقة بفرص الاستثمار؛
- دعم وتطوير القدرات التنافسية ونشر التكنولوجيا الجديدة، وتقديم الاستشارات في مجال تسيير الموارد البشرية والتسويق والتكنولوجيا والابتكار، ويدير مراكز التسهيل مجلس توجيه ومراقبة ويسيره مدير.

3.5.I. المجلس الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: هو جهاز استشاري يسعى لترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وجمعياتها المهنية من جهة، وبين السلطات العمومية من جهة أخرى، وهو يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ومن مهامه:¹²

- ضمان الحوار الدائم والتشاور بين الشركاء الاجتماعيين، مما يسمح بإعداد سياسة واستراتيجيات لتطوير القطاع؛
- تشجيع وترقية إنشاء الجمعيات المهنية وجمع المعلومات المتعلقة بمنظمات أرباب العمل والجمعيات المهنية.

ويتشكل المجلس من الجمعية العامة، الرئيس، المكاتب واللجان الدائمة.

في ديسمبر 2009، تم إنشاء حاضنة في سيدي عبد الله في ولاية الجزائر العاصمة تحت إشراف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية الحضائر التكنولوجية، حيث تم تصميم هذه الحاضنة خصيصا لدعم المشاريع المبتكرة، ومنح الفرصة للمقاولين المبدعين لبدء مشروعهم في بيئة ديناميكية، موجهة نحو الابتكار، توفر الحاضنة التكوين والمرافقة في جميع مراحل المشروع إلى غاية انطلاق المؤسسة، كما تؤدي الحاضنة أيضا دور الوسيط بين البنوك ووكالات دعم المقاولاتية، مثل ANSEJ.

يجب على حاملي المشاريع تقديم طلب الحصول على دعم لمشاريعهم أمام هيئة، وهي التي سوف تقرر بشأن قبول طلباتهم، حيث الحاضنة تستضيف عشرين مشروعا في السنة لفترة 24 إلى 30 شهرا، كما أنها تهدف إلى خلق 15 مؤسسة ابتكارية (start-ups) في السنة، وبالمثل، تم افتتاح حاضنة ثانية في جويلية 2011 في عنابة، ثم في وهران، غرداية، ورقلة ومختلف أنحاء الوطن.¹³

6.I. المبادرات الخاصة لترقية المقاولاتية في الجزائر: شهدت الجزائر أيضا العديد من المبادرات من الجهات الفاعلة الاقتصادية الخاصة، مع أهداف متماثلة في كل مرة وهي تعزيز التوجه والفعل المقاولاتي، المبادرات في صورة الأكاديمية الجزائرية للمقاولاتية، التي أنشئت في أكتوبر 2010 والتي تعمل من خلال عمليات التوعية وعن طريق المسابقة على إعطاء توجيه الشباب حاملي المشاريع من الأوساط الأكاديمية، وجميع شرائح المجتمع.

في إطار مماثل، تعاونية الجزائريين في الولايات المتحدة تلعب دورا فعالا، تأسست مبادرة المؤسسات المبتكرة الجزائرية (ASI) في عام 2009 من خلال شراكة بين المؤسسات الجزائرية والمؤسسات الرائدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الولايات المتحدة

الأمريكية، ASI تنظم مسابقة سنوية لأفضل خطة عمل لأصحاب المشاريع الناشئة، ويحصل الفائزون على الحضانة في حاضنة سيدي عبد الله في الجزائر العاصمة (أنظر أعلاه)، وتقدم لهم المشورة ودورات التدريب. كما أعلنت نفس التعاونية في أكتوبر 2011 عن إنشاء صندوق استثماري جزائري-أمريكي يسمى "ملائكة أعمال القصبة"، وبالتالي إدخال طريقة جديدة للتمويل في الجزائر.

II. تحليل فعالية هيئات دعم المقاولاتية في الجزائر:

على الرغم من العديد من المبادرات التي اتخذتها الدولة لدعم المقاولاتية إلا أن دور هذه المبادرات نسبي لأن هذه المساعدات لا تؤدي دائما إلى النتائج المتوقعة، فعلى سبيل المثال ANSEJ، التي تم إجراء العديد من الدراسات التقييمية لها من قبل الباحثين، على غرار (Bensedik 2009) الذي درس البعد النفسي في النجاح المقاولاتي، حيث يوضح المؤلف أن ANSEJ لا تأخذ بعين الاعتبار معرفة متعمقة بالخصائص النفسية لحاملي المشاريع الشباب، حيث أن هذه الخصائص، مثل الدوافع والصفات الشخصية تلعب دورا مهما في نجاح أي مشروع مقاولاتي، وفي الوقت نفسه، يبدو من الصعب لأصحاب المشاريع الشباب العثور على مرافقين ذوي كفاءة في هذه الوكالات. (Benredjem, 2010).

علاوة على ذلك، فإنه غالبا ما تمت الإشارة إلى عدم وجود متابعة الملفات المصادق عليها من قبل هيئات الدعم مثل ANSEJ، حيث أنه من الصعب جدا الآن الحصول على معلومات عن حالة المشاريع التي تم إنشاؤها في إطار هذه الأجهزة سابقا بسبب غياب المتابعة بعد الإنشاء.

II.1. عدم وضوح الهدف:

تهدف برامج وسياسات وهيكل دعم إنشاء المؤسسات في الجزائر وعلى رأسها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلى إنشاء مؤسسات صغيرة، هدفها الأساسي هو توفير مناصب عمل لحل مشكلة البطالة في الجزائر إلا أن هناك مفارقات واضحة بين الأهداف السياسية المعلنة والأبعاد النظرية للموضوع من حيث أن هذه الهيئات تعتبر آلية للتشغيل أم سياسة مدروسة للمقاولاتية؟¹⁴ فالهدف الأساسي من وراء هذا الجهد يندرج في سياق سياسة للتشغيل، لاسيما في أوساط الشباب وبالرغم من موضوعية هذا الطرح إلا أن هذه الفكرة لا تعتبر صحيحة بالمطلق فالمؤسسات المنشئة حديثا تحتاج إلى فترة زمنية يمكن أن تصل إلى 5 سنوات حتى تستقر وتفكر في النمو والتوسع وتوفير مناصب عمل، حيث يتحدد مستوى التشغيل بناءً على برامجها الإنتاجية والتطويرية.

النقطة السلبية الثانية التي تضعف هذه السياسة هي عدم دقة ووضوح أهداف المجهودات الحكومية لإنشاء المؤسسات، فالمصالح الحكومية المعنية لا تذكر العدد المرجو خلقه من المؤسسات بواسطة دعم الدولة، ولا تعطي جدول زمني، ولا تبين حتى أي القطاعات المستهدفة بتدعيمها بمؤسسات جديدة، فبالرغم من التصريح ببعض التوجهات كالقطاعات ذات الأولوية، و مناطق الوطن ذات الأولوية، و مختلف صيغ الدعم، غير أن الدقة وتحديد الأهداف بوضوح لمختلف القطاعات، لمختلف المناطق، التمسك بصيغ الدعم لفترة معينة و ضرورة تغييرها أو تدعيمها لاحقا، يغيب عادة في تصريحات و تقارير المصالح المعنية.

إن وصول المؤسسة المصغرة إلى مرحلة النمو والتوسع لا يمكن أن يتحقق إلا إذا توفرت لدى أصحابها المميزات والخصائص المقاولاتية كالإبتكار والرؤية الإستراتيجية، وبالتالي فالسلطات العمومية يجب أن يكون هدفها الأساسي هو العمل على ظهور طبقة المقاولين الذين يشكلون في مجموعهم محرك النشاط الاقتصادي في المستقبل نظرا للمقدرة التي يمتلكونها على تجاوز العادات الاجتماعية الموجودة كما أشار إلى ذلك شامبيتر (Schumpeter)، أم كون التشغيل هو الهدف الرئيسي من هذه الهيئات كما هو الحال بالنسبة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فهذا يعكس بعدا اجتماعيا للعملية لا يراعي الأبعاد المقاولاتية التي من شأنها توفير شروط المؤسسة الناجحة مستقبلا والتي تكون لها قدرة على التكيف والاستمرار والتوسع.

II.2. ضخامة الأموال المخصصة للاستثمار وغياب المرافقة:

تقوم إستراتيجية هيئات دعم إنشاء المؤسسات في الجزائر على أهمية توفير التمويل ومنح الإعانات الجبائية في جذب الشباب العاطل وتحفيز روح المبادرة لديه في الاستثمار في المؤسسات المصغرة عن طريق تسهيل التمويل لإنجاز المشاريع الجديدة، وتطوير المشاريع المنشأة التي تكون محفزا قويا للشباب العاطل على الإقدام لإنشاء المؤسسات المصغرة، إلا إن هناك عدة انتقادات تم طرحها في هذا الإطار تركز أهمها على:

- عدم التوافق بين قيمة الأموال المستثمرة وطبيعة المشاريع والمؤسسات المنشأة في إطار الوكالة من حيث اقتصر نشاطاتها على النشاطات الخدمية (النقل، الإطعام،...) التي لا تحتاج في طبيعتها إلى استثمارات كبرى.
- بالرغم من كون التمويل يعتبر من أهم ركائز قيام الاستثمار إلى أن ذلك لا يكون مطلقا فغالبية المؤسسات الناجحة تاريخيا على المستوى العالم (بيل غايتس مثلا)، انطلقت كمشاريع صغيرة جدا وبإمكانيات جد متدنية، وبسبب امتلاك أصحابها للخصائص الأساسية لنجاح إنشاء المؤسسات (باعتبارها مقولة)، وهذا لا يكون سوى نوع خاص من الناس يتميز بقدرة كبيرة على توليد أفكار وتصميم برامج وتنفيذها، حيث تصبح للفكرة التي يحملها القيمة الأكبر في المشروع ويتحول التمويل إلى أداة مساعدة على التنفيذ.
- إن اعتماد تمويل المشاريع بهذا الشكل سوف يؤدي إلى إتاحة الوصول إلى مصادر التمويل بسهولة ووفق منطق وضمان لا يستجيبان إلى القواعد الاقتصادية، مما يؤدي إلى اندفاع الأفراد نحو الاستفادة من هذه الوضعية، التي لا تختلف كثيرا عن المنطق الريعي، مهما كانت نوعية المشاريع التي يقدمونها، وهو الأمر الذي من شأنه أن يقوي من حالة السلوك المناوئ لدى البنوك التي تجد نفسها أمام عدد هائل من طالبي التمويل بمستويات مخاطر عالية¹⁵، كما يؤدي ذلك إلى ارتفاع القضايا المتعلقة بعدم التسديد والتحايل للحصول على هذه الأموال أو التجهيزات بطرق ملتوية.

II.3. عدم مراعاة خصوصيات الاقتصاد الوطني في الجزائر:

- هناك عدة أسباب تبين مدى التباعد بين الواقع الاقتصادي والاجتماعي وفلسفة هيئات الدعم أهمها:
- توفر بدائل متاحة للاستثمار في الجزائر تتمثل أساسا في الإمكانات المتاحة في المحروقات والشركات البترولية... التي تشكل بدائل أكثر جاهزية لتحقيق النمو وتوفير مناصب الشغل وتحقيق التنمية بشكل عام، فالبطلان الرائدة في اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كتوجه استراتيجي للتنمية سلكت هذا النهج في ظل ظروف مختلفة، إما بسبب عد توفرها على إمكانيات وموارد طبيعية أو بسبب تشبع أسواقها واستغلال مواردها وإمكاناتها الطبيعية (الفلاحية، الصناعية...)، مما أدى إلى اعتماد الإبداع والمؤسسات الصغيرة كبديل آخر للتنمية.
 - عدم ملائمة التمويل مع فئة معتبرة من الشباب الجزائري الذي يرغب في الحصول على قروض خالية من الفوائد الربوية التي لا تتوافق مع الدين الإسلامي للمجتمع الجزائري.

ثالثا: محاولة تحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر:

عبر التاريخ هناك عدة نماذج تصورية حاولت تحديد العوامل المساهمة في دعم المقاولاتية وتنمية إنشاء المؤسسات وسيرورة العملية المقاولاتية. بالنسبة للجزائر كانت هناك عدة محاولات لتقييم تجربة المقاولاتية ركزت في مجملها على مدى فعالية هيئات الدعم والمرافقة باعتبارها تعكس سياسة دعم المقاولاتية في هذه المرحلة، وسوف نحاول في هذه الدراسة تحليل سياسة المقاولاتية من خلال مختلف العوامل وهذا بالاعتماد على نموذج المرصد العالمي للمقاولاتية GEM، حيث تعتمد دراسة GEM تصور شامل لمستوى النشاط المقاولاتي في بلد معين ويحدد مختلف أنواع ومراحل المقاولاتية، حيث تركز دراسة GEM على ثلاثة أهداف رئيسية: قياس الاختلافات النسبية في

مستوى النشاط المقاولاتي بين البلدان، تحديد العوامل التي تؤثر على الأنشطة المقاولاتية على المستوى الوطني، والتعرف على الظروف السياسية الممكنة لتشجيع الأنشطة المقاولاتية.

النشاط المقاولاتي ، حسب تصور نموذج GEM، هو نشاط معقد يتأثر إلى حد كبير بالسياق الاجتماعي والاقتصادي الوطني. في هذا الصدد، الظروف المحيطة بالمقاولاتية (CCE) التي تحدد خصائص البيئة الاجتماعية والاقتصادية تعتبر كمحددات رئيسية للبيئة المقاولاتية في بلد ما. هذه الظروف تؤثر إلى حد كبير في معدل النشاط المقاولاتي الذي، بدوره، يؤثر على النمو الاقتصادي للبلد، وتمثل هذه الظروف حسب نموذج GEM فيما يلي:¹⁶

1. الدعم المالي: توفر التمويل بالنسبة للمؤسسات الناشئة والجديدة، الموارد المالية والمساهمة المالية فضلا عن إمكانية التعاقد للحصول على الديون والإعانات و إمكانية الدخول للبورصة.
 2. السياسات الحكومية: الدرجة التي تكون فيها السياسات الحكومية - من الإطار المالي والتنظيمي والتنفيذي - محايدة أو تشجيع إنشاء المؤسسات والمؤسسات الناشئة.
 3. برامج الحكومة: وجود وفعالية برامج الحكومة (الاتحادية والإقليمية والبلدية) والمرتبطة مباشرة بالمؤسسات الجديدة والناشئة.
 4. التكوين والتعليم: وجود ونوعية التكوين ذات الصلة بإنشاء الأعمال أو تسيير المؤسسات الجديدة أو الناشئة في البرامج الرسمية للتعليم والتكوين على جميع المستويات.
 5. نقل التكنولوجيا R & D: الدرجة التي تعمل فيها عمليات البحث والتطوير على إنتاج التطبيقات التجارية الجديدة، وعلى أي مستوى من هذه التطبيقات سوف تكون متاحة للمؤسسات الجديدة والناشئة.
 6. البنية التحتية التجارية والمهنية: وجود وسهولة الوصول إلى الخدمات المهنية في المحاسبة والخدمات والمؤسسات القانونية الأخرى التي تسمح أو تحفز ظهور مؤسسات جديدة أو ناشئة.
 7. انفتاح السوق الداخلية: الدرجة التي تسمح فيها الاتفاقات التجارية للمؤسسات الجديدة والناشئة بالتنافس مع المؤسسات والموردين والمقاولين من الباطن أو المستشارين القائمين. بعبارة أخرى، هذه المسألة تتعلق بدرجة صعوبة بدء نشاط تجاري.
 8. الوصول إلى البنية التحتية المادية: إمكانية الحصول على الموارد المادية (الاتصالات، والمرافق، والنقل، والأراضي أو محلات للإيجار) وبأسعار لا يتم التمييز من خلالها ضد المؤسسات الجديدة أو الناشئة.
 9. المعايير الثقافية والاجتماعية: الدرجة التي تعمل فيها الأعراف الاجتماعية والثقافية القائمة على تشجيع (أو عدم تشجيع) الأعمال الفردية التي يمكن أن تؤدي إلى طرق جديدة لمتابعة الأنشطة والأعمال الاقتصادية ، والمساهمة بدوره في توزيع أفضل للثروة و الموارد.
- لا يمكن أن ننكر أن الإطار المؤسسي والتشريعي الجزائري عرف تطورا عميقا منذ دخول الدولة في الإصلاحات وعملية التحول نحو اقتصاد السوق، ولو أن دور الدولة لا زال مهيمنًا إلا أنه تنامي فيما يخص سياسات تشجيع وتسهيل ودعم الاستثمار وعملية خلق وإنشاء المؤسسات، حيث أصبح رهانا أساسيا لصناع القرار ويظهر ذلك من خلال الأجهزة الموضوعة لأجل تحقيق ذلك والتي نذكر منها l'ANDI، l'ANSEJ، l'ANGEM، CNAC، بالإضافة إلى حاضنات الأعمال.
- استنادا إلى نموذج المرصد العالمي للمقاولاتية GEM نجد أن سياسة دعم المقاولاتية في الجزائر تفتقد إلى الشمولية بحيث ركزت على تحفيز المقاولاتية من خلال الامتيازات المالية والجبائية الضخمة وبعض القوانين والتشريعات التي تهدف إلى منح نسبة من النشاط الاقتصادي في الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع إهمال مختلف المعايير والعوامل الأخرى في دعم المقاولاتية كالجوانب الثقافية من خلال نظام التعليم والتكوين ووسائل الإعلام والجوانب الاقتصادية كفتح الأسواق وتوفير نوع من الحماية للمنتجات المحلية وتسهيل نقل التكنولوجيا والابتكار، وبالتالي يمكن اعتبار أن سياسة دعم المقاولاتية في الجزائر هي سياسة تقليدية تفتقد إلى الشمولية ولا يمكن أن تؤدي إلى تحقيق النتائج المرجوة مستقبلا، ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

III.1. الجانب الاجتماعي والثقافي:

يركز التحليل في هذا المستوى على نوعين من العوامل تتمثل فيما يلي:

III.1.1. العوامل المتعلقة بثقافة البلد (الأعراف، والتقاليد، الدين...): حيث تشير تقارير المرصد العالمي للمقاولاتية تطورا

ومستوى عام مقبول من القدرات الفردية والثقافية للمقاولاتية، وهذا ما يشير له الجدول الموالي:

الجدول رقم (1): المواقف والتصورات تجاه المقاولاتية في الجزائر.

استطلاع 2013	استطلاع 2011	استطلاع 2009	المواقف الفردية والنظرة الجماعية إلى النشاط المقاولاتي	
61.9	53.8	48	تحديد فرص جيدة لإنشاء مؤسسة خلال الستة أشهر المقبلة قصص نجاح العادية	على المستوى الفردى
55.5	59.7	52	امتلاك المعارف، المهارات والخبرات لإنشاء مؤسسة	
32.9	41.4	27	الخوف من الفشل يمنع من الدخول في الأعمال	
79.6	79.6	57	المقاولاتية خيار جيد كمسار مهني	على المستوى الثقافي
47.4	52.1	39	وجود قصص المقاولين الناجحين بانتظام في وسائل الإعلام العامة	
84.2	82.4	58	تصور أن المقاولين الناجحين لديهم حالة و مستوى عال من التقدير في البلاد	
36.0	43.9	26	وجود نوايا لبدء مؤسسة جديدة على مدى السنوات الثلاث المقبلة سنوات	

المصدر: إعداد الباحث بناء على تقارير GEM، 2011، 2013، 2009.

هذه النتائج تتوافق مع نتائج (BENATA.2015)¹⁷ الذي وجد بعد دراسة على عينة من الطلبة الجامعيين فيما يتعلق بتطلعاتهم المهنية، أن (53.2%) يرغبون في العمل في مؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في حين أن (25%) يريدون القطاع العام بينما 21.8% يفضلون الأعمال التجارية الكبيرة.

هذه المواقف والإدراك الإيجابي تجاه النشاط المقاولاتي كان بسبب البرنامج والمجهودات الخاصة للحكومة، وذلك بتشجيع المقاولاتية لدى الشباب في إطار سياسة التشغيل، بما في ذلك الطلبة الشباب. وهذا ما يعزز المتغيرات الأخرى، وخاصة "الخوف من الفشل" المتغير الذي من شأنه أن يمنع بداية إنشاء المؤسسات التي سجلت انخفاضا بنسبة 3 نقاط في عام 2011 مقارنة مع البيانات GEM لسنة 2009. وهو نفسه بالنسبة لمتغير المعرفة والمهارات اللازمة لبدء عمل تجاري حيث ارتفع معدل انتشارها بأكثر من 4 نقاط في عام 2011. وهذا يؤكد العلاقة القوية بين مستوى تكوين الناس والرغبة في إنشاء المؤسسات. في الواقع، تشير الدلائل إلى أن البالغين الذين يمتلكون المعرفة والمهارة لديهم مواقف إيجابية تجاه المقاولاتية كخيار مهنة جيدة ولديهم أيضا نزعة للبحث عن فرص عمل جيدة متاحة في السوق. يبقى عائقهم في كثير من الأحيان، هو تصوراتهم بالخوف من الفشل كعقبة أمام إنشاء مؤسسات.

وبالرغم من ذلك تشير دراسات أخرى إلى أن ثقافة المقاولاتية جد ضعيفة في المجتمع الجزائري، حيث يرى Benredjem¹⁸ (2010) الذي أكد أن 55% من أفراد العينة لا يمتلكون الرغبة (L'intention) لإنشاء مؤسسات مقابل 45% لهم هذه الرغبة. في هذه العينة الرجال يهتمون أكثر بإنشاء المؤسسات مقارنة بالنساء حيث أكثر من 60% منهن أجبن بـ "نعم" مقابل 40% فقط من النساء اللاتي قلن "نعم" لإنشاء المؤسسة.

أما بالنسبة للبعد السوسيوثقافي حسب هذه العينة فالناس لا يتقبلون كثيرا الاختلافات في الأجور لكنهم أيضا لا يتقبلون أكثر الاختلافات في السلطة. مفهوم الاختلاف في مستوى المعيشة غير مقبول من طرف كل الناس، فالجزائريون لا زالوا يؤمنون بالثقافة

الاشتراكية حيث لا توجد طبقة في المجتمع، فهم لا يقدرون الأشخاص الذين يجنون الكثير من الأموال من خلال المقاولاتية، غالبا مفهوم الثروة مرتبط بظاهرة الفساد، تبيض الأموال والمال السهل (Benredjem, 2010، ص. 10).

وتشير دراسات أخرى إلى أن هناك غياب كبير لثقافة مقاولاتية لدى الشباب الجزائري المقاول، حيث يهيمن المنطق المجتمعي بمختلف قيمه، كما أن التأثير المفترض لمختلف الأجهزة السالفة الذكر على دوافع الشباب المقاولاتية محدود لحد كبير بسبب الرؤية الدينية للقروض البنكية وضعف مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي كما أن توجهات الشباب المقاول نحو العمل الحر هي نتاج محددات اجتماعية مثل البطالة وضعف القدرة الشرائية وغيرها...

III.2.1. المهارات والتكوين:

يشير تقرير GEM 2011 أن في الجزائر هناك تناسب طردي بين مستوى التعليم ومعدل النشاط المقاولاتي TEA، إلا أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مستويات مختلفة من التعليم بالنسبة للمقاولين الجزائريين، فـ 29.3٪ من البالغين المقاولين لديهم المستوى التعليمي الابتدائي، 36٪ لديهم مستوى التعليم الثانوي و 35٪ لديهم مستوى التعليم العالي الجامعي، وهذا بسبب غياب التكوين المقاولاتي في مختلف مستويات التعليم.

و توصل (Benredjem 2010) إلى نفس النتيجة من خلال دراسة ميدانية أجريت على الطلاب وإطارات جزائريين، فقد بين أن غالبية المستطلعين يعتقدون التعليم يشجع روح المبادرة والإبداع، ومع ذلك، وجدت هذه الأغلبية أن التكوين المقاولاتي لا يزال غائب في مجال التعليم في الجامعات، أن التكوينات المتوفرة لا توفر المفاهيم الضرورية للفهم الجيد لمنطق الأعمال.

في الواقع، عدد قليل جدا من مؤسسات التعليم العالي في الجزائر (الجامعات والمدارس) تقدم تكوين في مجال المقاولاتية في مرحلة ما بعد التدرج، هذا الأمر جد مقلق عندما نعرف أن تلك التي تقدم مقاييس في مجال المقاولاتية في مرحلة قبل التدرج قليلة جدا، ففي ولاية الجزائر العاصمة، وحدها المدرسة العليا للتجارة ESC تقدم مقياس في المقاولاتية لطلاب السنة الثالثة، حيث يجب عادة انتظار لمرحلة ما بعد التدرج للطلاب للحصول على هذه المواد، هذا الأمر أيضا غير مطمئن إلى حد ما في مؤسسات التعليم العالي الخاصة، حيث تم تطوير ماستر في المقاولاتية، ومع ذلك، فالحصول على هذه الدورات عادة مكلف للغاية، أي عموما بمعدل DA 500000 في السنة، وهو معدل عالي جدا بالنسبة لقدرة الأسر المتوسطة.¹⁹

وبالإضافة إلى ذلك، فالتوزيع الجغرافي للهياكل التكوين يخضع للمعايير يملها التقسيم الإداري وليس لمعايير موضوعية متعلقة بالخصوصيات الطبيعية والاقتصادية كل منطقة وبوجود وبالمهن المتواجدة في هذه المناطق، وبالتالي، فإن المنظومة الحالية لا تأخذ بعين الاعتبار المتطلبات المهنية لسوق العمل، بالإضافة لكونها تعتمد على التلقين وعدم المبادرة

III.2.2. مناخ الأعمال في الجزائر:

يتمثل في مجموعة من العوامل المتعلقة بالنشاط الاقتصادي وإجراءات التسجيل وحقوق الملكية، وكذلك الجباية والحصول على التمويل التي تحكم إجراءات إنشاء المؤسسات في الجزائر.

III.2.1. الإجراءات المتعلقة بإنشاء المؤسسات:

حسب تقرير مناخ الأعمال للبنك الدولي 2015، من أجل إنشاء مؤسسة، يجب على المقاول الجزائري استكمال 13 إجراءا مختلفا في عملية طويلة نسبيا (22 يوما)، تكلفة تسجيل الأعمال التجارية بالنسبة من الناتج الوطني الإجمالي للفرد (PNB / للفرد) هو 11٪ في الجزائر، في حين أن تكلفة التسجيل بلغت 9.2٪ و 4.2٪ في المغرب و تونس على التوالي.²⁰

الجدول رقم(2): سهولة بدء النشاط التجاري في الجزائر

تونس		المغرب		الجزائر		
2015	2010	2015	2010	2015	2010	المؤشر
60	69	71	128	154	136	إنشاء المؤسسة (المرتبة)
10	10	05	06	13	14	عدد الإجراءات
11	11	11	12	22	24	عدد الأيام
4.2	5.7	9.2	16.5	11	12.1	التكلفة (الإيرادات للفرد)

المصدر: انطلاقا من تقارير ممارسة أنشطة الأعمال 2010، 2015.

من خلال الجدول يمكن ملاحظة أن الجزائر أقل تميزا بالنسبة لغالبية الإجراءات المتعلقة بالمقاولاتية، يتمثل المؤشر الرئيسي في عدد الإجراءات الإدارية لتسجيل مؤسسة جديدة، حيث أنه في الجزائر يستغرق 13 إجراء لتسجيل مؤسسة جديدة، هذا الرقم هو أكبر من تونس (10 إجراءات) وثلاثة أضعاف تقريبا ما يحدث في المغرب (5 إجراءات)، بالنسبة لمعالجة الإجراءات من قبل الهيئات المختصة في الجزائر تدوم 25 يوما، أما في المغرب فهذه العملية تستغرق مدة 12 يوما، وفي تونس 11 يوما، بينما في فرنسا 7 أيام فقط كافية لمعالجة الإجراءات.

هذه النسب لم تشهد تحسنا كبيرا مقارنة بسنة 2010 وهو ما يفسر ببطء الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر مقارنة بالمغرب وتونس، وذلك بسبب صعوبات تتعلق نظريا ببطء الإجراءات الإدارية، حيث كان يجب على المقاول الجزائري استكمال 14 إجراء مختلفا في عملية طويلة نسبيا (25 يوما)، تكلفة تسجيل الأعمال التجارية بالنسبة من الناتج الوطني الإجمالي للفرد (PNB / للفرد) هو 12.1٪ في الجزائر، وبلغت 11.5٪ و 8.3٪ في المغرب و تونس على التوالي.

الجدول رقم (3): النشاط المقاولاتي في الجزائر المغرب وتونس

الدولة	معدل المقاولاتية الناشئة (%)	معدل امتلاك مؤسسة جديدة (%)	نشاط مقاولاتي في مرحلة الانطلاق (TEA) (%)	معدل امتلاك مؤسسة موجودة (%)	نشاط مقاولاتي متقطع (%)	تحفيز من خلال الضرورة (%) من (TEA)
الجزائر	11.3	5.6	16.7	4.7	7.9	18
المغرب	6.9	9.4	15.8	15.2	3.7	25
تونس	2.2	7.2	9.4	10.2	4.8	20

المصدر: مستخرج من تقرير GEM 2013.

وأخيرا، يمكن ملاحظة أن ظروف إنشاء المؤسسات لا تزال بعيدة عن المستوى الأمثل في الجزائر والنشاط المقاولاتي يختلف من بلد إلى آخر، حيث أظهرت دراسة لـ (GEM 2013) أن الجزائر لديها نسبة إنشاء المؤسسات تصل إلى 11.6٪ مع معدل ملكية 5.6٪، هذه المعدلات مرتفعة نسبيا مقارنة مع المعدلات الموجودة في المغرب، تونس وفرنسا . ويلاحظ أيضا أن الأنشطة المقاولاتية معظمها في مرحلة الانطلاق (16.7٪) مقابل 4.7٪ من الشركات الموجودة، وهذا يؤكد صعوبة استمرارية واستدامة الشركات التي تم إنشاؤها، في البلدان الأخرى، فالمعدلين متوازنين بشكل عام، وعلاوة على ذلك، نلاحظ أن الجزائر لديها نسبة عالية (7.9٪) من أنشطة مقاولاتية متقطعة، وهذا المعدل أقل من ذلك بكثير من البلدان أخرى.

III.2.2. الإجراءات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي:

يستغرق تسجيل حقوق الملكية 55 يوما ويتضمن 10 إجراءات في الجزائر (انظر الشكل 2)، حيث شهدت هذه البيانات تقدما كبيرا منذ حتى عام 2010، عدد الإجراءات كان 14 إجراء، كانت تستغرق 51 يوما، للإنجاز، وبالمقارنة مع بيانات كل من المغرب، تونس، الجزائر في المرتبة الدنيا من جيرانها. لأنه، كما أنها تحتل المرتبة 167 (من أصل 183) من حيث سهولة حقوق تسجيل خصائص، كما هو مبين في الجدول أدناه.

الجدول رقم (4): ترتيب الجزائر عالميا من حيث معايير النشاط الاقتصادي

مؤشرات	الجزائر	المغرب	تونس
سهولة تسجيل حقوق الملكية	141	54	100
إستخراج تراخيص البناء	127	54	85
الحصول على الكهرباء	147	91	38
تسجيل الملكية	157	115	71
الحصول على الائتمان	171	104	116
حماية المستثمرين	132	122	78
دفع الضرائب	176	66	82
التجارة عبر الحدود	131	31	50
إنفاذ العقود	120	81	78
تسوية حالات الإعسار	97	113	54

المصدر: مقتطف من تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2015، على الموقع الإلكتروني:

<http://arabic.doingbusiness.org/custom-query> ، تاريخ الاطلاع، 26 مارس 2015.

من خلال الجدول يتضح سبب الترتيب المنخفض للجزائر من حيث إنشاء المؤسسات مقارنة بالدول المجاورة وكذلك بالنسبة لبقية دول العالم، وذلك بالنسبة لأغلب معايير التقييم:

- تلعب حقوق الملكية دورا مهما في تحديد قرار الاستثمار في مشروع أم لا، ففي بلد تكون فيه حماية حقوق الملكية غير مؤكدة، فإنه سوف يكون هناك توجه قليل للاستثمار، حتى لو تم تبسيط الحصول على القروض، فالأمر الأكثر إلحاحا هو إجراء إصلاحات لضمان حقوق الملكية .

- صعوبات الحصول على التمويل: الحصول على التمويل يلقي صعوبات من حيث الضمانات والشروط الإدارية ، كما تبقى الإجراءات طويلة جدا ومعقدة (المصدر: تقرير الاستثمار في المتوسط، 2010)، فنظام التمويل الفعال أمر لا غنى عنه لأن نسبة 70٪ من المقاولين الناشئين في الجزائر يحتاجون إلى تمويل يفوق موارد طاقاتهم الشخصية (المصدر، تقرير GEM).

يعتبر التمويل المصرفي هو الخيار الأكثر شيوعا لأصحاب المؤسسات الجديدة في الجزائر، ولكن هذه الصيغة غير مشجعة، لأن الجزائر تحتل المرتبة 171 في منح الائتمان في تقرير البنك الدولي بداية 2015 من مجموع 183 دولة، وهي تتواجد على التوالي في المراتب 132، 176 و 131 فيما يخص حماية المستثمرين، دفع الضرائب، والتجارة الخارجية، والمؤشر المالي الوحيد الذي تتواجد فيه الجزائر في مرتبة جيدة نسبيا (المركز 97) هو الإعسار.

ومع ذلك، البنوك ومؤسسات الإقراض تبقى جد حذرة في منح القروض، والسبب الرئيسي لذلك هو ليس نقص السيولة، ولكن الخوف بدرجة كبيرة من المخاطرة حيث أن تسيير الخطر لا يمكن التحكم فيه بشكل جيد من قبل هذه المنظمات، وفي مواجهة هذا

الوضع، هناك خيارات التمويل الأخرى تضاف إلى التمويل المصرفي، وهي المساعدة المالية من صاحب المشروع والذي يمكن أن يجده في شبكتهم الاجتماعية (Benredjem, 2010).

وهناك سبب آخر يعيق الحصول على التمويل هو أن معدل التسديد من قبل المقرضين يبقى منخفضا نسبيا، ففي مقابلة مع مدير الائتمان في بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) الذي كان مسؤولا عن فحص الملفات المقدمة في إطار التمويل الأصغر الذي أقرته أجهزة الدولة، أكد هذا الأخير أنه في الأشهر الأخيرة، طلبات التمويل في بعض الأنشطة مثل النقل والخدمات أصبحت تقريبا مرفوضة تلقائيا، بسبب أن معدل تسديد القروض في هذه القطاعات هو الأدنى.

- النظام الضريبي: يعتبر العبء الضريبي في الجزائر هو الأعلى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فوفقا لتقرير البنك الدولي تؤثر الضرائب على 74.2% من أرباح الشركات! هذا المعدل هو سخيف لاقتصاد يعتمد على عائدات النفط، حيث يتم تمويل ميزانية الدولة إلى حد كبير من عائدات النفط بينما الضرائب العادية لا تغطي حتى الميزانية التشغيلية، أما بالنسبة للإطار القانوني فهو متوسط وأقل ملائمة للأعمال التجارية، حسب (Nedjadi, 2006)، فمتوسط الوقت المناسب لتسوية المنازعات التجارية هي سنة واحدة، وهو ما يدفع بـ 70% من المؤسسات إلى اللجوء إلى حلول ودية والتي هي في معظم الحالات قليلة الفائدة، ممارسة أنشطة الأعمال 2015 يؤكد رداءة الإطار القانوني في الجزائر، من حيث تصنيف حماية المستثمر الذي وصل إلى 4.5 من 10.

يمكن اعتبار أن الحرية المقاولاتية في الجزائر تواجه فعليا عوائق عديدة بسبب البيروقراطية والفساد، وارتفاع الضرائب وصعوبة القوانين، فوفقا لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2015 للبنك الجزائري الدولي في المرتبة 154 عالميا وراء الدول المجاورة مثل تونس والمغرب، والتي هي على التوالي 60 و 71 عالميا. والأسوأ من ذلك، فالجزائر، في السنوات الأخيرة، من بين المراتب الأخيرة في الإصلاحات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، على سبيل المثال، بدء أعمال تجارية جديدة في الجزائر يتطلب في المتوسط 22 يوما على افتراض 14 إجراء، حيث أصبحت البيروقراطية بشكل فظيع فـ 40% من المؤسسات لا تجد أرضا لمشاريعها، حيث بلغ الفساد مستويات لا تطاق نظرا لأنه يؤثر بشكل خطير على الحوكمة الجيدة في الجزائر، وعلى الرغم من القانون رقم 06/01 الصادر بـ 2006/02/20 الخاص بـ "مكافحة الفساد"، بقي مستوى محاربة الفساد في الجزائر ضعيفا جدا، مؤشر إدراك الفساد (IPC) لعام 2008، حيث حلت الجزائر في المرتبة 100 في مؤشر الدول الأكثر فسادا في العالم، و هي مرتبة متوسطة من بين 177 دولة في قائمة المؤشر بين الدول الأكثر فسادا في العالم، وفقاً للمؤشر التابع لمنظمة الشفافية الدولية لعام 2014.

خلاصة:

أظهرت هذه الدراسة أن المقاولاتية تواجه قيودا كثيرة في الجزائر، من حيث التمويل، المهارة أو التكوين، صعوبة تطبيق الإجراءات في الواقع. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة لتشجيع وتسهيل المقاولاتية، فإن مرتبة الجزائر أخذت بالانخفاض في ترتيب البنك الدولي باستمرار في السنوات الأخيرة من المرتبة 116 في عام 2007 إلى المرتبة 154 في عام 2015. هناك عدة أسباب التي أدت إلى هذا الوضع، أولا الثقافة المقاولاتية التي تكافح لإيجاد مكان لها في المجتمع فالمقاول لا ينظر له دائما بإيجابية، بيئة أعمال جد معقدة يطغى عليها الفساد والبيروقراطية وطول مدة الإجراءات وغياب المنافسة الشريفة، بالإضافة عدم فعالية نظام التعليم وافتقار حاملي المشاريع إلى التكوين الجيد في الأساسيات المقاولاتية (مثل المحاسبة أو الإدارة) مما يصعب من ضمان نجاح واستمرارية المؤسسات الصغيرة.

في الأخير، فإن القيود الحالية والتطورات الاقتصادية والسياسية، وتشجيع التفكير في إشكالية المقاولاتية في الجزائر، تحتم على أصحاب القرار إعادة النظر في السياسة المنتهجة لتطوير المقاولاتية في الجزائر، وذلك من خلال:

- تنمية ثقافة المقاولاتية من خلال نظام التربية والتعليم وقطاع التعليم العالي؛

- وضع مقررات دراسية مرافقة في مجال التعليم والتكوين المهني في إطار تشجيع العمل الخاص مهما كان نوع التعليم أو التكوين؛
- إعادة النظر في سياسة هيئات الدعم من خلال: حجم الأموال المخصصة، القطاعات المستهدفة، تفعيل عمليات المرافقة والمتابعة بعد الإنشاء في إطار هيئات الدعم وحاضنات الأعمال؛
- إعادة النظر في سياسة التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة المنشأة حديثا، وتفعيل فكرة التمويل الإسلامي الذي يعتبر توفره عائقا أمام العديد من الشباب نحو الإقبال على إنشاء المؤسسات ؛
- العمل على تشجيع الإنتاج المحلي عن طريق وضع سياسة شاملة للحد من استيراد المنتجات التي يمكن إنتاجها في الداخل، ومحاربة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي؛
- تنمية مناخ الأعمال وتخفيف الإجراءات الإدارية في إنشاء المؤسسات وتفعيل الحوكمة والرقابة ومحاربة الفساد الإداري.

الهوامش و المراجع المعتمدة:

- ¹ - في سنة 2007 ، كانت القيمة المضافة للمحروقات تعود إلى سعر مرجعي جبائي مقدّر ب 19 دولار للبرميل في حين أن السعر المتوسط كان 69.08 دولار للبرميل، المصدر <http://www.opec.org>
- ² - عبد الوهاب بوكروح، الجزائر تفشل في بلوغ مستوى 1 مليون مؤسسة، مقال بجريدة الشروق اليومي العدد 4201 الأربعاء 20 نوفمبر 2013 ميلادي الموافق لـ 16 محرم 1435 هجري <http://www.echoroukonline.com/ara/articles/185481.html>
- ³ - Mohamed BOUKHARI, **Rôle de l'État vis-à-vis des TPE/PME dans un pays nouvellement adhérent à l'économie de marché : cas de l'Algérie**, « La vulnérabilité des TPE et des PME dans un environnement mondialisé », 11es Journées scientifiques du Réseau Entrepreneuriat, 27, 28 et 29 mai 2009, INRPME, Trois-Rivières, Canada.
- ⁴ - الأمر رقم 03-01، الجريدة الرسمية، العدد 47، 4 أوت 2001، ص 4.
- ⁵ - المرسوم التنفيذي رقم 05-165، الجريدة الرسمية، العدد 32، 4 ماي 2005، ص 28.
- ⁶ - المرسوم التنفيذي رقم 96-296، الجريدة الرسمية، العدد 52، 8 سبتمبر 1996، ص 12.
- ⁷ - (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي).
- ⁸ - المرسوم التنفيذي رقم 94-188، الجريدة الرسمية، العدد 44، 6 جويلية 1994، ص 5.
- ⁹ - المرسوم التنفيذي رقم 03-78، الجريدة الرسمية، العدد 13، 25 فبراير 2003، ص 14.
- ¹⁰ - نفس المرجع، ص 14.
- ¹¹ - نفس المرجع، ص 22.
- ¹² - نفس المرجع، ص 22.
- ¹³ - Widad Guechtouli, Manelle Guechtouli, **L'entrepreneuriat en Algérie : quels enjeux pour quelles réalités ?**, Working Paper 2014-150, IPAG Business School 184, Boulevard Saint-Germain 75006 Paris France,
- ¹⁴ - الطاهر لطرش، المؤسسات المتوسطة والصغيرة: تحليل بعض عوامل النجاح، الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية: آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر: الفرص والعوائق، جامعة محمد خيضر بسكرة ماي 2011.
- ¹⁵ - الطاهر لطرش، مرجع سابق.
- ¹⁶ - Abderrahmane ABEDOU, Ahmed BOUYACOU, Hamid KHERBACHI, **L'entrepreneuriat en Algérie**, Global Entrepreneurship Monitor (GEM) - 2011
- ¹⁷ - BENATA Mohammed, **INFLUENCE DE LA CULTURE ET DE L'ENVIRONNEMENT SUR L'INTENTION ENTREPRENEURIALE: CAS DE L'ALGERIE**, Thèse Pour l'obtention du diplôme de doctorat En Sciences Economiques, UNIVERSITE ABOU BEKR BELKAÏD TLEMCEEN, 2015 P, 233.
- ¹⁸ - Benredjem, R, **L'intention entrepreneuriale : l'influence des facteurs liés à l'individu et au milieu**, Cahier de recherche du CERAG:2009-21 E4halshs-00528755, version 1 - 22 Oct 2010 (centre d'Etudes et de Recherches appliquées à la Gestion CNRS UMR 5820).
- ¹⁹ - Guechtouli, Guechtouli, OP.CIT.
- ²⁰ - تقرير مناخ الأعمال للبنك الدولي 2015، قابل للتحميل من الموقع: <http://arabic.doingbusiness.org/custom-query> ، تاريخ الإطلاع، 26 مارس 2015.